١ - **ترجو** من الأمين العام القيام ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وعلى أساس الدراسات الجارية الآن وما أعربت عنه الدول من آراء بشأن هذا الموضوع ، باستكمال اعداد تقرير يتضمن توصيات بشأن اعتماد الدول التزامات وتدابير محددة فيما يتعلق بحماية البيئة من آثار سباق التسلح الضارة ، وتحديد وحظر أخطر أنواع الأنشطة العسكرية على الطبيعة ؛

٢ - **ترجو أيضاً** من الأمين العام أن يقدم التقرير المشار اليه في الفقرة ١ أعلاه الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح .

الجلسة العامة ٤١
٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١

٣٦/٢٣ - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي[١٥] ،

واذ تشير الى قراريها ٣٣٦٩ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ و ٣٦/٣٥ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ،

واذ تلاحظ مع الارتياح تطور التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ،

واذ تلاحظ كذلك اقامة علاقات تعاون بين الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الاسلامي ،

واذ تضع في اعتبارها رغبة كلتا المنظمتين في الاسهام في البحث عن حلول للمشاكل العالمية ، كالمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ، وتقرير المصير ، وانهاء الاستعمار ، وحقوق الانسان الأساسية ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

واذ تلاحظ مشاركة الأمين العام في أعمال مؤتمر القمة الاسلامي الثالث لمنظمة المؤتمر الاسلامي المعقود في مكة المكرّمة (الطائف) في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨١[١٦] ،

واذ تلاحظ المشاركة الفعّالة لمنظمة المؤتمر الاسلامي في أعمال الأمم المتحدة ،

واقتناعاً منها بالحاجة الى تقوية التعاون بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الاسلامي ،

١ - **تحيط علماً مع الارتياح** بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ؛

٢ - **تحث** المنظمتين على مضاعفة التعاون في سعيهما المشترك لايجاد حلول للمشاكل العالمية كالمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ، وتقرير المصير ، وانهاء الاستعمار ، وحقوق الانسان الأساسية ، واقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛

٣ - **تلاحظ مع الارتياح** اقامة علاقات تعاون بين الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الاسلامي ؛

٤ - **تدعو** الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة الى أن ترسل إلى منظمة المؤتمر الاسلامي دراسات وخبراء في ميادين اختصاصاتها ، بما في ذلك مكافحة التصحر والقضاء على الفقر والجوع والمرض والجهل ؛

٥ - **تلاحظ** المشاركة الفعّالة لمنظمة المؤتمر الاسلامي في تمويل عدد من المشاريع الانمائية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ،

٦ - **ترى من الضروري** تقوية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي بغية تحقيق الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ؛

٧ - **تحيط علماً** بتعيين الأمين العام ممثلاً خاصاً له للمشاركة في أعمال المؤتمر الاسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية المعقود في بغداد خلال الفترة من ١ الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٨١[١٧] ، ولدراسة أحسن السبل لاقامة آلية للتنسيق بين أنشطة مختلف وحدات أمانات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة التي تتعاون أو التي قد تتعاون مع منظمة المؤتمر الاسلامي ؛

٨ - **ترجو** من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين تقريراً عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ؛

٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والثلاثين البند المعنون «التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي» .

الجلسة العامة ٤٩
٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١

٣٦/٢٤ - التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قرارها ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ ، الذي رجت فيه من الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية الى حضور دورات الجمعية العامة بصفة مراقب ،

---

(١٥) A/36/384 .

(١٦) انظر : A/36/138 .

(١٧) انظر : A/36/421-S/14626 .

واذ تشير أيضاً الى المواد ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة التي تشجع على الاضطلاع ، عن طريق الترتيبات الاقليمية ، بأنشطة لتعزيز مقاصد ومبادىء الأمم المتحدة ،

واذ تدرك الجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية في سبيل تعزيز هذه المقاصد والمبادىء ،

واذ تلاحظ أن ميثاق جامعة الدول العربية ينشد التعاون مع الهيئات الدولية ضماناً للسلم والأمن ، وتعزيزاً للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ،

واذ تلاحظ مع الارتياح التعاون الذي تطور طوال ما يربو على ثلاثين عاماً بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في مجال المساعي المشتركة ،

واذ تحيط علماً بالمشاركة الفعّالة لجامعة الدول العربية في أعمال منظومة الأمم المتحدة ،

١ - **تؤكد من جديد** قرارها ٤٧٧ (د - ٥) ، وتقرر دعوة جامعة الدول العربية الى الاشتراك في دورات وأعمال الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية بصفة مراقب ؛

٢ - **تلاحظ مع التقدير البالغ** اشتراك جامعة الدول العربية المتزايد في أعمال الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومساهمتها البنّاءة في تلك الأعمال ؛

٣ - **تدرك** الجهود الدؤوبة التي تبذلها جامعة الدول العربية من أجل تعزيز التعاون فيما بين الدول العربية والتماس الحلول للمشاكل العربية ذات الأهمية الحيوية للمجتمع الدولي ، وتحيط علماً مع الارتياح بزيادة التعاون من جانب مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة دعماً لهذه الجهود ؛

٤ - **تدرك** أهمية استمرار مشاركة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة مشاركة وثيقة ، عند الاقتضاء ، في جهود جامعة الدول العربية في سبيل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالتعاون بين الدول العربية فضلاً عن التعاون الدولي في هذا الميدان الحيوي ؛

٥ - **تؤكد من جديد** تصميم الأمم المتحدة على العمل جنباً إلى جنب مع جامعة الدول العربية من أجل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛

٦ - **تعرب عن تقديرها** للأمين العام على ما يبذله من جهود في سبيل الابقاء على الاتصالات مع جامعة الدول العربية وترجو منه كذلك أن يعزز هذه الاتصالات ؛

٧ - **ترجو** من الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والادارية بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛

٨ - **ترجو** من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وعن مدى تطور التعاون بين جامعة الدول العربية والمؤسسات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة .

الجلسة العامة ٤٩
٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١

٣٦/٢٥ - تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

ان الجمعية العامة ،

وقد تلقت تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم إلى الجمعية العامة عن سنة ١٩٨٠[١٨] ،

واذ تحيط علماً ببيان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١[١٩] ، الذي يورد معلومات اضافية عن التطورات في أنشطة الوكالة خلال عام ١٩٨١ ،

واذ تدرك الحاجة الماسة إلى تنمية جميع مصادر الطاقة بهدف مساعدة البلدان النامية والبلدان الصناعية على السواء في التخفيف من آثار أزمة الطاقة ، واذ تضع في اعتبارها أن الطاقة النووية لا تزال هي البديل الرئيسي المتيسّر للوقود الأحفوري من أجل توليد الطاقة الكهربائية بكميات ضخمة ،

واذ تسلّم بأهمية تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشجيع استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ،

واذ ترى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيطلب اليها الاضطلاع بدور متزايد الأهمية في اتاحة فوائد الطاقة النووية لجميع الدول ، وخاصة البلدان النامية ،

واذ تدرك الحاجة المستمرة إلى وقاية البشرية من الأخطار التي تنجم عن اساءة استخدام الطاقة النووية ، واذ تلاحظ مع التقدير ، في هذا الصدد ، أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تنفيذ الأحكام ذات الصلة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[٢٠] وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية الرامية إلى تحقيق أهداف مماثلة ،

واذ تلاحظ سجل السلامة الممتاز لتوليد الطاقة النووية ، دون أن تفوتها ضرورة ايلاء اهتمام متواصل لمسألتي السلامة النووية وتصريف الفضلات النووية ،

واذ تضع في اعتبارها ما للبلدان النامية من احتياجات خاصة إلى المساعدة التقنية المقدمة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاستفادة على نحو فعّال من تسخير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية ومن مساهمة الطاقة النووية في تنميتها الاقتصادية ،

---

(١٨) **الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٠** (النمسا ، تموز/يوليه ١٩٨١ ؛ الذي أحيل إلى أعضاء الجمعية العامة بمذكرة من الأمين العام (A/36/424) .

(١٩) **الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الجلسات العامة** ، الجلسة ٥٠ ، الفقرات ١ إلى ٤٥ .

(٢٠) القرار ٢٣٧٣ (د - ٢٢) ، المرفق .